برنامج

استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية

7 – 11 يناير 2018

أ. د. أشرف العربي

مفهوم التنمية

- **" يمكن النظر إلى التنمية على أنها عملية لتوسيع خيارات البشر/ الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر".**
- يتجاوز مثل هذا المنظور الذي يركز على حريات الإنسان المقاربات الضيقة للتنمية كتلك التي تعتبر التنمية هي:
  - نمو الناتج القومي الإجمالي .
  - أو أنها تزايد متوسط دخل الفرد .
  - أو التصنيع أو أنها التقدم التقني.
  - أو التحديث الاجتماعى.

- وعلى الرغم من أن بعض هذه المقاربات تمثل وسائل لتوسيع حريات البشر، إلا أن الحريات تعتمد على محددات أخرى كالترتيبات الاجتماعية لتوفير خدمات الصحة والتعليم، والحقوق السياسية والمدنية التي تهيئ الفرص للمشاركة في الجدل حول القضايا العامة ومساءلة أولي الأمر.

- وفي مثل هذا المنظور فإن التنمية تستوجب القضاء على أهم مصادر عدم الحرية: كالفقر، وانعدام الفرص الاقتصادية والحرمان الاجتماعى، وإهمال الخدمات العامة ومظاهر القمع بواسطة أجهزة الدول.

- تتأتى الأهمية المحورية للحرية في عملية التنمية من مصدرين :

◄ **المصدر الأول** يعنى بتقييم أداء السجل التنموي، بمعنى أن التقدم الذي يتم إحرازه من خلال العملية التنموية لا بد من تقييمه بالنظر إلى ما إذا كانت الحريات التي يتمتع بها الناس قد تم تعضيدها وتوسيعها .

◄ **والمصدر الثاني** يعنى بكفاءة الأداء التنموي، بمعنى أن كل تقدم يحرز في مجال التنمية لا بد وأن يرتكز على التفاعل الحر بواسطة البشر واشتراكهم في إحراز التقدم المعني كشركاء، وليس كأطراف مستقبلة لنتائج البرامج التنموية التي تطبق عليهم بواسطة طرف آخر.

- ينطوي مفهوم الحرية، على " العمليات" التي تسمح بحرية اتخاذ القرار وفعل الأشياء، وعلى " الفرص الواقعية " التي تتوفر للناس، كل حسب ظروفه الشخصية والاجتماعية.

- وينشأ "عدم الحرية" عن طريق عدم كفاية العمليات (على سبيل المثال الإخلال بفرص الانتخاب الحر والتصويت) أو من خلال عدم كفاية الفرص المتوفرة للأفراد لتحقيق ما يودون تحقيقه، حتى ولو كان على مستوى الاحتياجات الأساسية (بما في ذلك الفرص الأولية، كالمقدرة على تفادي الوفاة المبكرة أو عدم التعرض للجوع القسري).

- بالنظر إلى التنمية "كعملية لتوسيع حريات البشر" ينصب الاهتمام على توسيع "استطاعة"، أو "مقدرة"، الناس ليحيوا حياة يثمنونها، أو يرغبون في تحقيقها، أو حياة لديهم من الأسباب ما يدعوهم لتثمينها .

- يلعب مفهوم "الاستطاعة" دوراً محورياً في التحليل كبديل لمفهومٍ الدخل في تعريف رفاه الناس وما يسعون إلى تحقيقه وفي تقييم الأداء التنموي عموما .

- يلاحظ في خصوص استخدام "الاستطاعة" لتقييم الأداء التنموي، أنه لم يقصد به وجود معيار وحيد ومحدد لمقارنة وترتيب التجارب التنموية المختلفة. ففي ظل تباين مكونات الحرية، وفي ظل الحاجة للأخذ بعين الاعتبار تفاوت الحريات الشخصية للأفراد، فإنه لا مناص من وجود اتجاهات متضاربة في تجارب التنمية تحول دون التوصل إلى ترتيب كامل لمختلف هذه التجارب. وعلى هذا الأساس فإن النظر إلى عملية التنمية على أنها عملية لتوسيع حريات البشر يرمي إلى إيلاء مختلف جوانب عملية التنمية الاهتمام الذي يليق بكل منها .

- تعتبر عملية توسيع حريات البشر الغاية الأساسية للتنمية والوسيلة الرئيسية لتحقيق التنمية المرغوبة.

- يمكن فهم "الغاية الأساسية" على أنها الدور البنائي (الإنشائي) للحرية في عملية التنمية الذي يُعنى بأهمية الحريات الحقيقية في إثراء حياة البشر، وتشتمل هذه الحريات على المقدرات الأولية لتفادي مختلف أنواع الحرمان (الجوع، وسوء التغذية، واعتلال الصحة، والوفاة المبكرة) والاستمتاع بمختلف أنواع الحريات المرتبطة بالمعرفة والتعليم والمشاركة السياسية.

- يمكن فهم "الوسيلة الرئيسية" على أنها الدور الأدواتي (الوسائلي) للحرية في عملية التنمية الذي يُعنى بالطريقة التي تساهم بها مختلف أنواع الحقوق والفرص والاستحقاقات في توسيع حريات البشر.

- تكمن فاعلية الحرية كوسيلة للتنمية في حقيقة أن مختلف الحريات مرتبطة ببعضها البعض وأن الحرية في جانب تساعد كثيراً في إضطراد الأنواع الأخرى من الحرية.

- وعلى الرغم من إمكانية استنباط عدد من المكونات الإنشائية للحرية، تم التركيز على خمسة جوانب اعتبرت ذات علاقة بعدد من قضايا السياسات التي تتطلب اهتماما خاصا، وتتميز هذه الحريات الوسائلية بأن كلاً منها يساهم في توسيع استطاعة الفرد للعيش بحرية، كما أنها تكمل وتعضد بعضها البعض .

- **الحريات السياسية:** بمعناها العريض، بما في ذلك الحقوق المدنية، التي تتعلق بالفرص المتاحة للناس ليقرروا من سيحكمهم وعلى أي مبادئ، وليراقبوا وينتقدوا ويحاسبوا السلطات، وليعبروا عن آرائهم من خلال صحافة حرة، وليقرروا الانضمام لمختلف الأحزاب السياسية. وتشتمل الحريات السياسية على الاستحقاقات المتوفرة في النظم الديموقراطية بمعناها الواسع بما في ذلك فرص السجال السياسي والمعارضة والنقد وحرية المشاركة السياسية.

- **التسهيلات الاقتصادية:** وتتعلق بالفرص المتاحة للأفراد لاستغلال الموارد الاقتصادية لأغراض الاستهلاك والإنتاج والتبادل. وتعتمد الاستحقاقات الاقتصادية للفرد على ما يملكه من موارد أو ما هو متاح منها لاستخدامه وعلى ظروف التبادل مثل الأسعار النسبية وعمل الأسواق.

- للمدى الذي يترتب فيه على عملية التنمية زيادة ثروات الأمم، تنعكس هذه الزيادة في تعزيز مقابل للاستحقاقات الاقتصادية للسكان.

- تلعب اعتبارات توزيع منافع التنمية دوراً محورياً في العلاقة بين الدخل القومي والثروة، من جانب، واستحقاقات الأفراد والأسر، من جانب آخر. فكيفية توزيع الزيادات في الدخل والثروة بين الأفراد والأسر يترتب عليها فروقات ذات مغزى في الحريات التي يتمتع بها الأفراد.

- **الفرص الاجتماعية:** وتتعلق هذه بالترتيبات الاجتماعية في المجالات التي تؤثر في الحريات الحقيقية المتاحة للأفراد ليعيشوا حياة طيبة، كالترتيبات المتعلقة بالتعليم والصحة. ولا تقتصر أهمية مثل هذه الخدمات للحياة الخاصة للأفراد فحسب وإنما تمتد لتؤثر على تفعيل مشاركتهم في النشاطات الاقتصادية والسياسية (تمعن، على سبيل المثال، دور الأمية) .

- **ضمانات الشفافية:** وتتعلق هذه بتعزيز الثقة في التعامل بين الناس في إطار المجتمع، وهو أمر يتعلق بالحرية في التعامل بين الأفراد على أساس من ضمان الإفصاح والسلاسة. وتلعب هذه الضمانات دوراً واضحاً في الحد من الممارسات الفاسدة وعدم المسؤولية المالية والتعامل بنوايا مبطنة وغير معلنة.

- **الأمان الوقائي (الحمائي):** اعترافا بأنه مهما كانت كفاءة تنظيم وعمل النظام الاقتصادى، فإن هناك بعض الناس في حالة من الانكشاف تعرضهم لقدر كبير من الحرمان والمعاناة نتيجة التغيرات الفجائية التي تؤثر سلباً على أنماط حياتهم:

- الأمان الوقائي يعنى بتوفير شبكات حماية ورعاية اجتماعية، للحيلولة دون وقوع مثل هذه الشرائح في شراك الفقر المدقع، وفي بعض الأحيان الجوع والموت.

- يشتمل مجال الأمان الوقائي على ترتيبات مؤسسية ثابتة ومستمرة (كالإعانات، وبرامج الضمان الاجتماعى، والمنح الداخلية) وترتيبات انتقالية حسبما تتطلبه الظروف (كبرامج العون الطارئة في حالات المجاعة والبرامج العامة للتشغيل).

هــدف التنميــة

- بتأثر من المساهمات النظرية المعمقة التي أفضت إلى التعريف الواسع للتنمية تبلور اتفاق عام في أوساط المهتمين بالتنمية ، خصوصا الدول المانحة للعون ومؤسسات التمويل والتنمية الدولية ، على اعتبار أن الهدف المحوري للتنمية هو الإقلال من الفقر .
- تمت صياغة أهداف التنمية المستدامة، والتي تبنتها الأمم المتحدة في سبتمبر 2015، والتي تتكون من 17 هدفاً .

	أولويات أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (17 هدف)
.1	القضاء على الفقر المدقع بجميع أشكاله في كل مكان.
.2	القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
.3	ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحّية وبالرفاهية لجميع الأعمار.
.4	ضمان التعليم الجيّد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.
.5	تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
.6	ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحّي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
.7	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
.8	تعزيز النمو الاقتصادي المطّرد والشامل والمستدام للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
.9	إقامة بنى أساسية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع المستدام والشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.
.10	الحدّ من انعدام المساواة داخل البلد وفيما بين البلدان.
.11	جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود والاستدامة.
.12	ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
.13	اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
.14	حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرين واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
.15	حماية النظم الحيوية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحّر، ووقف تدهور الأراضي، وعكس مسار التدهور، ووقف فقدان التنوع الحيوي.
.16	التشجيع على إقامة مجمّعات مسالمة لا يهمّش منها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة نفاذ الجميع للعدالة، وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع، على جميع المستويات.
.17	تعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكة العالمية، من أجل التنمية المستدامة.